

لجنة جديدة في بناء الهيئات الدستورية المستقلة هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة



هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة هي هيئة دستورية مستقلة نصّ عليها الدستور في بابه السادس وتحديدًا في الفصل 129، تندرج ضمن مجال تدخلها كل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأيضا المخططات ذات البعد التنموي والاقتصادي عموما.

ويأتي مشروع هذا القانون الأساسي في سياق استكمال مسار إرساء الهيئات الدستورية المستقلة بعد القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانونين الأساسيين المتعلقين بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الانسان واعداد وعرض مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري.

وقد تعهّدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بمشروع القانون وعقدت في شأنه أكثر من عشر جلسات خلال الفترة الممتدة من 08 نوفمبر 2018 الى 13 ماي 2019. كما استمعت الى مختلف الأطراف المتداخلة.

وقد عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة يومي 22 و 23 ماي 2019 خصصها للنقاش العام حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة والاستماع الى أجوبة الوزير لى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ثم تمّ فسح المجال لاجتماعات لجنة التوافقات للنظر في الفصول الخلفية لهذا المشروع.

مهام الهيئة وصلاحياتها:

◆ دور سلطة اقتراح للاصلاحات التي تعتبرها ملائمة ومتماشية مع المسائل مرجع نظرها على كل من السلطة التنفيذية والتشريعية وعلى المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

◆ بحث ودرس وتعمّق في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبمناسبة جميع المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وإحالة مخرجات الدراسات والبحوث على الجهات المعنية أونشرها.

◆ تلقّي العرائض الشعبية المتعلقة بالمواضيع المدرجة ضمن مشمولاتها واحالتها في حال تبنيها على الجهات المعنية تكريسًا للديمقراطية التشاركية.

أسند مشروع القانون الى الهيئة مهمة ترسيخ مقومات التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وحدّد للغرض مختلف الأدوار المنوطة بعهدتها والآليات المتاحة لها.

◆ دور استشاري وجوبي في كل مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي كل مخططات التنمية على اختلاف درجاتها ومواضيعها.

◆ دور استشاري اختياري يتعلّق بالمسائل وبالنصوص الترتيبية المتّصلة بمجال اختصاصها.

◆ دور استشاري تلقائي تتعهد بمقتضاه الهيئة بإبداء الرأي في الاستراتيجيات والسياسات العمومية وكبرى المشاريع والبرامج الوطنية وإحالتها على الجهات المختصة.

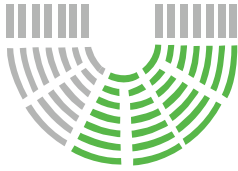
تتكون هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة من ثلاثة هياكل:

مجلس الهيئة

مجلس الهيئة يتكون من **ثلاثة أعضاء** منتخبين لمدة **ست سنوات** من قبل **مجلس نواب الشعب بأغلبية الثلثين** من بين الشخصيات الوطنية ذات النزاهة والاشعاع الوطني والكفاءة العالية مع خبرة في مجالات تخصصهم لا تقل عن 20 سنة ولا يشترط فيهم الحياد على عكس باقي الهيئات الدستورية المستقلة.

- **3 منتخبين** لمدة **ست 6 سنوات**
- مع **خبرة** في مجالات تخصصهم لا تقل عن **20 سنة**
- ولا يشترط فيهم الحياد

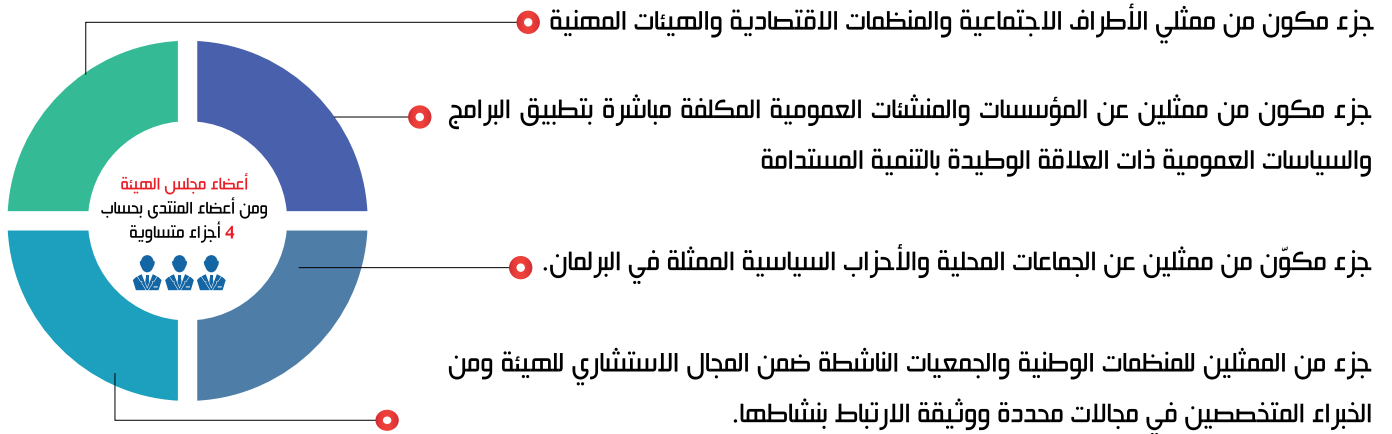
منتخبين من قبل مجلس نواب الشعب
(أغلبية الثلثين من الأعضاء) **145**



ويختار هؤلاء لأعضاء من بينهم رئيسا ونائبا له وعند التعذر يكون ذلك بالانتخاب.

مجلس الهيئة

يتكون من **أعضاء مجلس الهيئة** ومن أعضاء المنتدى بحساب **4 أجزاء** متساوية



يسمى أعضاء المنتدى **بقرار من رئيس الهيئة** لمدة **أربع سنوات قابلة للتجديد**.

تحدث وجوبا طلب المنتدى لجان مختصة قارة تقسم مرجع نظر الهيئة لثمانية مجالات تخصص مقاربة وتكمل بعضها البعض مع إمكانية إحداث لجان ظرفية وخاصة.

الجهاز الإداري



الجهاز الإداري للهيئة يتكون من أعوانها تحت إشراف المدير التنفيذي المنتخب من قبل مجلس الهيئة الذين يتولون المهام الإدارية والعالية والفنية للهيئة الاعتيادية بالإضافة إلى القيام بكل الوظائف الضرورية للاضطلاع مجلس الهيئة ومنتداهما بصلاحياتهما على أكمل وجه.

مجلس نواب الشعب في أرقام

سؤال شفاهي تمّ توجيهه الى أعضاء الحكومة

15

مشاريع قوانين تمّت المصادقة عليها

08

من أعضاء الحكومة استمعت لهم اللجان

04

جلسات أسئلة شفاهية تمّ تنظيمها

02

اللجان التشريعية القارة

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

- صادقت يوم 03 ماي 2019 على مشروع القانون الأساسي عدد 91/2018 المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ وعلى تقريرها حوله.
- نظرت يومي 14 و16 ماي 2019 في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق وتبادل رسائل بين منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وحكومة الجمهورية التونسية حول إنشاء مكتب قطري بالجمهورية التونسية. واستمعت في شأنه الى وزير التجهيز والإسكان والهيئة الترابية قبل أن تصادق عليه.
- صادقت يوم 29 ماي 2019 على مشروع القانون الأساسي عدد 08/2018 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، بعد أن استمعت في شأنه يوم 27 ماي 2019 الى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.



أشغال اللجان

لجنة التشريع العام

اجتمعت أيام 13 و15 و16 و20 ماي 2019 للنظر في مشروع القانون عدد 43/2018 المتعلق بالضمانات المنقولة الذي يندرج في إطار تحسين مناخ الأعمال والتشجيع على الاستثمار. وقد استمعت في شأنه الى كل من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ومحافظ البنك المركزي والمدير العام للمركز الوطني لسجل المؤسسات وكاتب الدولة لدى وزير الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

الموافقة على إصدار هذا القرض الرقاعي مع تأكيد جملة من التوصيات. وافقت يوم 15 ماي 2019 على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق

و/ أو بالأورو، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي. واثرا الاستماع إلى وزير المالية وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة

تداولت يومي 02 و22 ماي 2019 حول اعتزام وزارة المالية تعبئة قرض بالسوق المالية العالمية في صيغة اكتتاب للعموم أو اكتتاب خاص لدى المؤسسات المالية العالمية بما يعادل مبلغ أقصى 800 مليون دولار أمريكي وذلك بالدولار الأمريكي



السعودي للتنمية والجمهورية التونسية لتمويل مشروع "التنمية الفلاحية المندمجة في جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية)" عدد (11/2019). كما وافقت على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 15 جانفي 2019 و22 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الإسبانية للقروض لتوفير خط تمويل لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة عدد (2019/30)

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

قانون أساسي يتعلق بتنقيح القانون عدد 16 المؤرخ في 31 مارس 1975 والمتعلق بإصدار مجلة المياه. وقررت مزيد الدرس من خلال طلب الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وافقت اللجنة يوم 16 ماي 2019 على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكولي تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي ومشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاق الأممي الخاص باعتماد شروط موحدة للمراقبة الفنية الدورية للعربات ذات العجلات والاعتراف بتلك المراقبة.



• مشروع القانون المتعلق بالتزخيص للدولة في الترفيع في الأموال المخصصة لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه استمعت يوم 02 ماي 2019 إلى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومراقب حسابات الشركة خلال سنة 2013 حول مشروع القانون. كما ناقشت فصول مشروع القانون وصادقت عليها دون تعديل، وقررت تكليف مكتب اللجنة بإعداد التقرير وعرضه على مكتب المجلس.

• مقترح القانون المتعلق بتعديل قانون تنظيم النقل البري استمعت يومي 02 و16 ماي 2019 إلى كلّ من جهة المبادرة التشريعية ورئيس الجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات وكاتب الدولة للنقل وممثلي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. وقد تم التنسيق بين ممثلي وزارة النقل وجهة المبادرة واتحاد الفلاحين وإعداد صيغة توافقية جديدة لمقترح القانون تتضمن فصلين صادقت عليها اللجنة بإجماع الحاضرين.

• مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنقيح القانون المتعلق بإصدار مجلة المياه استمعت يوم 23 ماي 2019 إلى جهة المبادرة التشريعية حول مقترح

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبيئة

• نظرت أيام 13 و20 و24 ماي 2019 في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال "حلق المنزل" حيث استمعت في شأنه إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

• صادقت يوم 02 ماي 2019 على تقريرها حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء".
• صادقت يوم 13 ماي 2019 على تقريرها حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

استمعت يوم 02 ماي 2019 إلى وزير العدل حول موضوع منهجية التعاطي مع طلبات رفع الحصانة الموجهة من السلطة القضائية إلى المجلس في علاقة بتأويل أحكام الدستور ذات الصلة.

واقترح الوزير أن يتم مراجعة النظام الداخلي للمجلس الذي تتيح قيمته القانونية حلّ الإشكال، كما بيّن أن الوزارة بصدد الإعداد لمشروع تعديل لمجلة الإجراءات الجزائية من طرف لجنة مستقلة وسيتم إحالته على مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال بعد استكمال التشاور حوله.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

استمعت يوم 02 ماي 2019 إلى ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذين قدّموا دراسة حديثة تم إعدادها مع البنك العالمي بخصوص بعض المعطيات حول الوضع الصحي في البلاد التونسية.

ونظرت اللجنة في مقترحي القانونيين عدد 44 و46 لسنة 2018 المتعلقين بتنقيح بعض الأحكام من القانون عدد 55 لسنة 1973 المنظم لمهنة الصيدلة بحضور ممثل عن وحدة الصيدلة والدواء بوزارة الصحة.

كما استمعت إلى ممثلين عن الأطباء العامين في القطاع العام والقطاع الخاص حول الأمر الحكومي عدد 341 لسنة 2019 المؤرخ في 10 افريل 2019 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصل على شهادة الدراسات الطبية، حيث عبروا عن جملة من المآخذ. وتعهد أعضاء اللجنة من جهتهم بالتدخل لدى وزارة الصحة لحل الاشكالات المطروحة.

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

استمعت يوم 22 ماي 2019 إلى ممثلين عن وزارتي التربية والمالية حول إمكانية إبرام عقود ظرفية في إطار تسوية وضعيات المرشدين التطبيقيين للتربية والمشاركين في مناظرة أساتذة التعليم العالي الابتدائي دورة 2015 المتحصلين على أكثر من 10 معدل، والمدرسين المنتهية عقودهم العائدين من دول الخليج .

وفي ضلّ تغيب ممثل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية عن هذه الجلسة ، تقرّر دعوته مجددا للإستماع إلى رأي الوزارة .

اللجان الخاصة

لجنة الأمن والدفاع

خصصت اجتماعها يوم 28 ماي 2019 للنظر في برنامج عملها خلال الفترة المقبلة، حيث تمّ تحديد المحاور الأساسية لهذا البرنامج من اجتماعات وجلسات استماع لكل من أعضاء الحكومة والمجتمع المدني، إضافة إلى الزيارات الميدانية، وذلك بالاعتماد على البرنامج السنوي الذي أقرته اللجنة في بداية الدورة.

وقرّر أعضاء اللجنة تنظيم جلسة الاستماع يوم الاثنين 10 جوان 2019 إلى عدد من الجمعيات التي كانت قد تقدّمت للجنة بطلب في الغرض، للتداول في عدد من المواضيع.



لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

استمعت يوم الاثنين 13 ماي 2019 إلى ممثلين عن عدد من الجمعيات التي تعنى بشؤون ذوي الإعاقات السمعية. واستعرض المتدخلون عديد المشاكل التي يعاني منها الصم في تونس وطالبوا من اللجنة التدخل في إطار عملها الرقابي بهدف تحقيق جزء من مطالبهم. وقررت اللجنة مناقشة هذه المسائل مع الوزراء المعنيين خلال جلسات تعقد في أقرب الآجال.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

اطّلت خلال جلستها بتاريخ 20 ماي 2019 على تقدّم اشغال فريق العمل المنبثق عن مجلس التحليل الاقتصادي المكلف بمتابعة ملف الاستثمارات والتنمية التضامنية للتونسيين بالخارج وكيفية المشاركة في فرض رقاعي وتشجيع الادخار بالعملة الصعبة.

اللجنة الانتخابية

فرز الترشيحات لعضوية مجلس هيئة حقوق الإنسان وترتيبها تفاضلياً واصلت خلال اجتماعها بتاريخ 14 و21 ماي 2019 فتح الظروف المتعلقة بملفات الترشيح لعضوية مجلس هيئة حقوق الإنسان، تبعا لقرار رئيس اللجنة الانتخابية بمجلس نواب الشعب المؤرخ في 15 فيفري 2019 والمتعلق بفتح باب الترشيحات لعضوية مجلس هيئة حقوق الإنسان والتثبت من استجابة المترشحين لجميع الشروط القانونية المطلوبة من خلال معاينة الوثائق المضمّنة بالملفات. وبلغ العدد الجملي للترشيحات 65 تراوحت بين 25 ملف مقبول و40 ملف مرفوض. تولّت خلال جلستي 22 و28 ماي 2019 ترتيب المترشحين المقبولين ترتيبا تفاضليا طبقا للسلم التقييبي المعتمد من اللجنة عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 30 من القانون المحدث لهيئة حقوق الإنسان. وقد تم ترتيب المترشحين في أصناف قاض إداري وقاض عدلي وطبيب ومحام ومختص في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي من الأعضاء الممثلون للجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، وذلك وفق جملة المعايير والأعداد المسندة بالسلم التقييبي المعتمد تبعا لقرار رئيس اللجنة الانتخابية.

وأنتهت يوم الأربعاء 29 ماي 2019 ترتيب المترشحين المقبولين لعضوية هيئة حقوق الإنسان ترتيبا تفاضليا ، وذلك بعد ترتيب المترشحين في صنف ممثلي الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، ومواصلة ترتيب المترشحين في صنف محام وذلك من خلال دراسة جملة الوثائق المضمّنة بملفات الترشيح ومدى مطابقتها للمعايير والأعداد المسندة بالسلم التقييبي المعتمد.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

نظرت يوم 28 ماي 2019 في المواضيع والمسائل المتعلقة بأعمالها المنجزة منها والمؤجلة وبرنامج عملها ومنهجيتها للفترة القادمة. وأكد الأعضاء ضرورة التركيز على بعض الملفات ضمن أولويات العمل، واقترحوا في هذا السياق تنظيم أربع جلسات استماع خلال شهر جوان:

- استماع إلى ممثل رئاسة الحكومة حول خطة الحكومة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقرير 31 لدائرة المحاسبات والتقرير السنوي 2017 للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- استماع إلى وزير النقل حول ملف شركة الخطوط التونسية وملف الشركة الوطنية للسكك الحديدية.
- استماع إلى وزير الشؤون المحلية والبيئة حول ملف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.
- استماع إلى كل من وزير المالية ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية حول منظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع.



لجنة التنمية الجهوية

استمعت يوم 2 ماي 2019 الى كنفيدرالية المؤسسات المواطنية التونسية "كونكت" للاستشارة برأىها بخصوص رؤيتها حول مبدأ التمييز الايجابي وكيفية تفعيله لتنمية الجهات.

الجلسات العامة

29 ماي 2019

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2019/011 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق السعودي للتنمية والجمهورية التونسية لتمويل مشروع "التنمية الفلاحية المندمجة في جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية) بـ 110 نعم 06 إحفظاظ و 03 رفض.
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 15 جانفي 2019 و 22 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الإسبانية للقروض لتوفير خط تمويل لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة بـ 114 نعم 06 إحفظاظ و 11 رفض.
- العروض الدولي الخاص بمنح تراخيص لتركيز بنية تحتية لشبكات الإتصال الرقمي بالجمهورية التونسية.
- الترتيب القانونية التي انتهجتها الوزارة لنقل مقرها الإجتماعي من نهج أنقلازا إلى مقر جديد بشارع محمد الخامس.
- ملف فتح باب الترشح لاختيار خبراء في تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إطار اتفاقية DON . والآليات القانونية التي تستعمل لخلاص الخبراء المذكورين والكلفة الإجمالية للإعتمادات المرصودة.
- مدى تقدّم مشاريع تركيز مراكز بريد جديدة بعدد من معتمديات العاصمة.

14 ماي 2019

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الشبكة الذكية لتوزيع الكهرباء بـ 100 نعم 12 إحفظاظ و 24 رفض.
- التصويت على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الهبة القابلة للاسترجاع المبرم بتاريخ 13 سبتمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم تمويل الدراسات التمهيديّة لمشروع "الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا" بـ 124 نعم 13 إحفظاظ ودون رفض.

03 ماي 2019

- خصّصت لتوجيه أسئلة شفاهية الى كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والصيد البحري وتناولت خاصّة:
- مسألة انقطاع الماء وشحّ المياه الصالحة للشرب بجهات المناطق الداخلية
- اشكالات شبكات توزيع مياه الشرب بطريقة ومعاينة الفلاحين بالتزود بمادة الشعير العلفي المدعم
- موضوع توريد البطاطا.
- قانون تنقل الحيوانات او ما يسمى بوصل مسك وعدم تفعيل صندوق الجوائح الطبيعية الوارد بميزانية 2018 ومسألة عدم مطابقة مادة الامونيتر للمواصفات.
- محتوى تقرير دائرة المحاسبات عدد 31.

28 ماي 2019

- المصادقة على مقترح قانون يتعلق بإحداث صنف "نقل العملة الفلاحين" بـ 120 نعم 05 إحفظاظ و 01 رفض.

22 ماي 2019

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الترفيه في الاموال لمخصصة لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه عدد 17/2018 بـ 128 نعم 06 إحفظاظ و 01 رفض.

21 ماي 2019

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء" عدد 55 / 2017 بـ 97 نعم 02 إحفظاظ و 09 رفض.
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد الغاز الطبيعي بـ 128 نعم 04 إحفظاظ و 12 رفض.

20 ماي 2019

- خصّصت لتوجيه أسئلة شفاهية الى وزير تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي وتناولت خاصّة:
- الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاز الصفقة المتعلقة بطلب

الأكاديمية البرلمانية تواصل تنظيم الايام الدراسية البرلمانية .

يوم دراسي حول " الأشخاص ذوي الاعاقة : التأطير والإدماج "

، تطرقت خلالها إلى أبرز المكاسب المضمونة دستوريا لفائدة ذوي الإعاقة. كما قدّم ممثل الهيئة العامة للتوظيف العمومية بوزارة التوظيف العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية مداخلة حول " تفعيل القوانين المتعلقة بالتشغيلية والإدماج المهني ". وتطرقت ممثلة وزارة التربية الى مسائل تتعلّق ببرامج الإدماج المدرسي لفائدة التلاميذ من ذوي الإعاقة، ومن جهتها أشارت ممثلة وزارة الصحة الى مناهج الشراكة مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية. كما تناولت ممثلة وزارة التكوين المهني والتشغيل في مداخلتها " برامج الإدماج المهني للمعوقين ومدى ضمان البرامج التكوينية لأفاق تشغيلية واعدة ". وتمّ في ختام اليوم الدراسي تقديم توصيات تناولت بالخصوص الدعوة إلى بعث هيئة وطنية للتعهد والمرافقة الخصوصية وتجميع كل المختصين والخبراء في مجال التربية الدامجة من مختلف الوزارات المتدخلة في إنجاح برامج الإدماج المدرسي لفائدة المعوقين .

نظّم مجلس نواب الشعب بمبادرة من اللجنة الخاصة لشؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم 02 ماي 2019 ، بمقر الأكاديمية البرلمانية يوما دراسيا برلمانيا حول " الأشخاص ذوي الإعاقة : التأطير والإدماج " .

افتتحت رئيسة اللجنة السيدة سعاد بيولي الشفي اليوم الدراسي مبينة أنه يتنزل في إطار تنويع أعمال مختلف الجهات المتدخلة ممثلة في وزارات الإشراف في مجال تكريس الحقوق الدستورية والاجتماعية للفئات الهشة.

وثمنت السيدة نزهة العبيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في مداخلتها انفتاح مجلس نواب الشعب على محيطه الاجتماعي في تناغم مع متطلبات مختلف الفئات.

قدّمت الخبرة لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دولي حمد نجار ، مداخلة حول " الإطار المؤسسي والقانوني للأشخاص ذوي الإعاقة "

